

تصلب مواقف السلطة يضعف فرص الحوار في الجزائر

قدرة النظام على الاستمرار والمناورة تتجاوز إصرار المعارضة

فتح تجاهل نائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش في الجزائر أحمد قايد صالح للدعوات المتواترة إلى حوار سياسي جاد يخرج البلاد من أزمتها السياسية على غرار ما عرف به "لجنة الحوار والوساطة" بقيادة رئيس البرلمان السابق كريم يونس، أبواب الغموض أمام مستقبل الجزائر، حيث يقر مراقبون بأن عدم تفاعل السلطة مع هذه المطالب يؤكد إصرارها على خيار الانتخابات الرئاسية لإنهاء الأزمة التي بلغت شهرها الثامن منذ الإطاحة بنظام عبدالعزيز بوتفليقة.



صابر بلجدي
صحافي جزائري

الجزائر - ما زالت الدعوات الحوار السياسي الجاد بين أطراف الأزمة السياسية في الجزائر، تصطبغ بتعنت السلطة القائمة، مما يضفي الغموض على مآلات ومسارات الوضع في البلاد، حيث لم تتأخر قيادة المؤسسة العسكرية في تجاهل دعوة الشخصيات السياسية إلى التهدئة والحوار، بالتأكيد على المسار الانتخابي واحترام الدستور. وتجاهل الرجل القوي في السلطة والمؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، الدعوة إلى التهدئة والحوار التي أطلقتها مجموعة الشخصيات السياسية والحقوقية والنقابية، من أجل استعادة أجواء الهدوء والاستقرار قبل الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية، وذلك من خلال تأكيده في تصريحه الأخير على أن "البلاد وضعت فوق السكة الصحيحة وهي سائرة في الطريق السليم".

دعوات الحوار السياسي الجاد بين أطراف الأزمة السياسية في الجزائر تصطبغ بتعنت السلطة القائمة وتجاهل الرجل القوي في المؤسسة العسكرية

ورغم الحوار السياسي الذي أطلقه ما عرف بـ "لجنة الحوار والوساطة" بقيادة رئيس البرلمان السابق كريم يونس، خلال الأسابيع الماضية، فإن المخارج التي توجت المسار بقيت بعيدة عن طموحات المعارضة السياسية وفعاليات الحراك الشعبي، خاصة وأن عمل اللجنة عرف مقاطعة واسعة من طرف مختلف القوى السياسية والأهلية.

ووصف حوار لجنة كريم يونس، بـ "التسكلي والفاشل"، نظرا لعجزه عن استقطاب زخم الحراك الشعبي واستمرار الاحتجاجات السياسية بشكل أقوى، وتحول رئيس اللجنة نفسه إلى مظلوم لدى المتظاهرين كغيره من الشخصيات والرموز السياسية المحسوبة على النظام.

ولم تبتد السلطة القائمة إلى حد الآن أي نية في فتح حوار سياسي يستجيب لمطالب قطاع كبير من الطبقة السياسية والحراك الشعبي، وما زالت متمسكة بخيار الانتخابات الرئاسية كخروج نهائي وناجح للأزمة السياسية التي تتخطت فيها البلاد منذ ثمانية أشهر، حيث قطعت أشواط كبيرة في عملية التنظيم والاستعداد رغم تعدد حالة الرفض الشعبي للاستحقاق الرئاسي.

وشدد الجنرال أحمد قايد صالح، في آخر تصريح له بعد تواريه عن الانتظار خلال الأيام الأخيرة بشكل أثار شائعات مختلفة، على أن "احترام الدستور وخيار الانتخابات هما المخرج الوحيد إلى الاستقرار والشريعة والمؤسسات". وقال خلال زيارته لقيادة القوات البحرية بالعاصمة، "متيقنون كل اليقين

بأن قطار الجزائر قد وضع على السكة الصحيحة والمامونة وتم توجيهه نحو الوجهة الصائبة التي يرتضيها أختيار الوطن بفضل ذلك التضافر والثقة العالية بين الشعب وجيشه". وأضاف "القرارات الشجاعة التي تم اتخاذها منذ بداية الأزمة أثبتت الأيام صوابها ومصداقيتها لأنها تصب في مصلحة الشعب والوطن، وأن المساعي المتسمة بالصدق والجدية تجسدت خلال انعقاد مجلس الوزراء، حيث تعديل قانون الانتخابات وتكييفه بشكل يتجاوب تماما مع الانتشغالات الشعبية ويستجيب لتطلعات الجزائريين".

وجاءت تصريحات نائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش، بالموازاة مع بيان "الوضع العام" الذي وقعه شخصيات وزينة في البلاد، حيث وصفت الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية في ظل هذه الظروف والمؤشرات، بـ "المغامرة"، وأنه "سيضع البلاد على حافة أزمة سياسية خائفة"، مما يعطي الانطباع بأن فرص التقارب بين السلطة والمعارضة ضئيلة جدا بسبب هذه المواقف.

بيان أصدرته أمس الأربعاء، ما أسمته

بـ "سلطة الأمر الواقع"، بتعطيل الانتقال الديمقراطي في البلاد، والعمل على تجديد النظام بوجوه واليات جديدة لا غير، وعلى تجاهل مطالب الثورة السلمية للشاعر الجزائري، وعلى رأسها رحيل النظام وتحجى جميع رموزه.

وكانت حركة "حمس"، إلى جانب قوى سياسية أخرى في التيار الإسلامي والديمقراطي والعلماني، قد قاطعت دعوات الحوار السياسي التي وجهت لها من طرف لجنة كريم يونس، واتهمت بـ "غير الشرعية وغير المجدية، في ظل ولائها للسلطة وعدم التزامها بمطالب التهدئة التي وضعتها في بداية المسار على مكتب رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح".

ورفع بيان "الوضع العام" الصادر الثلاثاء، عدة شروط ومبادئ أدرجتها قوى سياسية في خانة إجراءات التهدئة لهيئة الأجواء لحوار سياسي جاد بين أطراف الأزمة قبل الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية، وهي نفسها المطالب التي رفعتها لجنة كريم لرئيس الدولة خلال تصنيها، قبل أن تتجاهلها تحت رفض وضغط الرجل القوي في السلطة والعسكر الجنرال قايد صالح.



أزمة الجزائر تنهك المواطنين

وتعرف الجزائر أجواء سياسية وحقوقية مشحونة، بسبب ما تصفه المعارضة بـ "الإفراط في حق الإجراءات القمعية والتعسفية في حق المعارضين والناشطين والصحافيين والحقوقيين، فضلا عن قمع المظاهرات وغلغ العاصمة والتوقيفات المستمرة". ويرى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض، بأن "الحوار الحقيقي يتوجب أن يتم بين طرفي الأزمة الحقيقيين، وهما المعارضة السياسية والحراك الشعبي، وبين قيادة الجيش على اعتبار أنها هي الحاكم الفعلي للبلاد، وأن الحوار الحقيقي يكون حول أجندة رحيل النظام وتسليم السلطة للشعب، وما عدا ذلك فهو إجراءات شكلية تطيل عمر الأزمة والصراع لا غير".

وهذا الطرح يعد بعيد المنال في رأي المتابعين للشأن الجزائري، قياسا بقوة النظام القائم وقدرته على المناورة، ويعدم استعداده لتقديم تنازلات بهذا الحجم، فإذا كان يرفض لحد الآن الجلوس إلى طاولة الحوار مع من يوصفون بـ "عقلاء المعارضة"، لا يمكن انتظار أي تفاعل منه مع مطالب المعارضة الراديكالية.

روسيا تحذر من تحول ليبيا إلى قاعدة للإرهابيين

طرابلس - أطلقت روسيا تحذيرا جديدا من إمكانية تحويل ليبيا إلى قاعدة للتنظيمات الإرهابية في ظل رفض الدول الأوروبية استقبال مواطنيها الذين قاتلوا مع الجماعات الإرهابية، وذلك في فترة تمكن فيها إرهابيون من الفرار من شمال سوريا مستغلين الهجوم التركي على الأراضي السورية.

وأعبر وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، الأربعاء أن ليبيا تخاطر بأن تصبح قاعدة كبرى للإرهابيين في شمال أفريقيا، في ظل رفض عدة دول أوروبية استقبال مواطنيها الذين قاتلوا في صفوف التنظيمات الإرهابية.

ولاحظ في كلمة له خلال المنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي المنعقد في سوتشي، الأربعاء، أن "المواجهات العنيفة المستمرة بين الأطراف الليبية أدت إلى ظهور واستمرار فراغ أمني في هذا البلد الذي ينسحب المقاتلون من العراق وسوريا ويتجهون إليه".

ودعا إلى "مساعدة الدول التي توفر المأوى للمقاتلين الذين يغادرون سوريا... الدول الأوروبية تحاول في الآونة الأخيرة وبمختلف الطرق الاستقبال مواطنيها الذين قاتلوا في صفوف الإرهابيين الدوليين في سوريا".

وقال إن ليبيا تتجاوز بأن تصبح قاعدة رئيسية للإرهاب، حيث ستنشر هذه العدوى إلى العديد من بلدان القارة. وفرت عناصر تنظيم داعش وعائلاتها من مخيم للنازحين في شمال سوريا. يقع بالقرب من الأماكن التي تدور فيها المعارك بين القوات الكردية والقوات التركية.

ويتوافق التحذير الروسي من إمكانية تحويل ليبيا إلى قاعدة للإرهابيين مع تحذير أطلقه الجيش الليبي خلال الأيام القليلة الماضية وحذر ضمنه من فتح تركيا ممرا آمنا للإرهابيين للتحويل إلى ليبيا.

وكان المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري أعرب عن مخاوف من نقل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان آلاف الإرهابيين من تنظيم داعش إلى البلاد بعد غزوه سوريا. وقال المسماري إن الغزو التركي لشمال سوريا ربما يؤدي إلى هروب عناصر داعش من السجون التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. وياتي التحذير الروسي أياما قليلة بعد إعلان القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا "الأيكوم" عن تنفيذ 3 ضربات جوية استهدفت مجموعات إرهابية متحصنة في الجنوب الليبي وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 57 إرهابيا. وقال مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكية "البنغتون" إن سلسلة الضربات الجوية الأخيرة في ليبيا ضد أفراد تنظيم الدولة أدت إلى القضاء على ما يقرب من ثلث القوة القتالية للتنظيم.

العاهل المغربي يصدر عفوا عن الصحافية هاجر الريسوني

الرباط - أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس، عفوا عن الصحافية هاجر الريسوني، في إدانتها بقضية "إجهاض"، بحسب وزارة العدل. وأكد وزير العدل محمد بنعبد القادر، الأربعاء، خلال مؤتمر صحفي، بالرباط أن العفو يندرج، في إطار "حرص العاهل المغربي على الحفاظ على مستقبل الخطيبين اللذين كانا يعتزمان تكوين أسرة طبقا للقانون، ورغم الخطأ الذي قد يكون ارتكبه، والذي أدى إلى المتابعة القضائية".

ولفت البيان، إلى أن العفو "شمل كلا من خطيب هاجر الريسوني، والطاقت الطبي المتابع في هذه القضية". ونهاية سبتمبر الماضي، قضت محكمة بسجن الريسوني لمدة عام، بعد إدانتها بـ "الإجهاض"، وسط جدل وتدنيد حقوقي، بدعوى أن القضية ذات دوافع "الثقافية" نتيجة مقالاتها المعارضة. كما قضت المحكمة نفسها بالسجن لمدة عامين بحق الطبيب، بعد إدانته بإجراء جراحة إجهاض. وتشهد القضية جدلا واسعاً في البلاد، سواء بالإعلام المحلي أو منصات التواصل الاجتماعي، وامتد الأمر إلى البرلمان، حيث وجه الفريق النيابة لحزب الأصالة والمعاصرة سؤالاً إلى الحكومة حول هذه القضية.



بسام حمدي
صحافي تونسي

تونس - اتفقت مواقف الأحزاب السياسية في تونس المتصدرة لترتيب نتائج الانتخابات التشريعية مع مواقف حركة النهضة الإسلامية على حشر حزب قلب تونس لرئيسه نبيل القروي في صف المعارضة وإقصائه من الحكم رغم حلوله في المرتبة الثانية في الاستحقاق الانتخابي التشريعية.

والأربعاء أعلنت حركة النهضة الإسلامية، المكلفة دستوريا بتشكيل الحكومة الجديدة، عن عزمها إطلاق المشاورات مع الأحزاب السياسية لخلق توافق سياسي بشأن تركيبة الحكومة الجديدة يفرضي إلى تحقيق أغلبية برلمانية تمنح الثقة للحكومة في البرلمان الدستوري الحر من المشاورات، وقال الناطق الرسمي باسم حركة النهضة عماد الخميري، الأربعاء، إن حزبه سيشترك في جملة من المشاورات إثر انعقاد مجلس شوري الحركة الذي سيجتمع السبت والأحد القادمين والذي سيتم خلاله تحديد السياسات العامة للحركة.

أكد الخميري في تصريح لوكالة الأنباء التونسية أن الحركة أجرت جملة من الاتصالات التحسيسية وسنجرى اتصالات أخرى مع كل مكونات المجلس

النهضة تستثني القروي وموسي من مشاورات تشكيل الحكومة

خيارات واضحة أسقطت الحكومات التي تداولت على الحكم في تونس بعد ثورة 2011 في ائتلافات حكومية مغلوشة.

ودعا سالم الأبيض الأحزاب السياسية إلى تشكيل الحكومة الجديدة وفق خيارات وبرامج سياسية وتنموية، معتبرا أن ضعف التمثيل البرلماني للحزب الأول في نتائج الانتخابات التشريعية سينتهي إلى تكوين ائتلاف حاكم ضعيف.



سالم الأبيض
حزب نبيل القروي
غير معني بتشكيل الحكومة الجديدة

وبعد إعلانه تلقي دعوة من حركة النهضة الإسلامية، أكد ائتلاف الكرامة المحافظ الذي فاز بـ 21 مقعدا في انتخابات البرلمان عن رفضه التعامل مع حزب القروي.

وأكد رئيس الائتلاف، سيف الدين مخلوف، في تصريح إعلامي إمكانية التحالف مع حركة النهضة مقابل رفضهم التعامل مع حزب قلب تونس. ويرى حزب تحيا تونس، الذي يرأسه رئيس الحكومة يوسف الشاهد، أن التحالف مع الحزب الذي يتزعمه نبيل القروي أمر مستحيل لاعتبارات سياسية تتعلق بمعارضته لكل أوجه الفساد.

التحالف معها في ما يخص إبعاد نبيل القروي عن سدة الحكم. وكخطوة أولى للتقارب مع حركة النهضة الإسلامية، أعلنت أحزاب سياسية أخرى توافقها معها في ما يخص إقصاء حزب قلب تونس والعمل على وضعه في شق المعارضة.

وعبر حزب التيار الديمقراطي الذي حل ثالثا في نتائج الانتخابات التشريعية عن رفضه التام التحالف مع الحزب الذي يرأسه نبيل القروي مقابل تقدمه بشروط لحركة النهضة لمشاركتها في الحكم وتخص منحه وزارتي العدل والداخلية. وقال القيادي في حزب التيار الديمقراطي، غازي الشواشي، لـ "العرب" إن حزبه يرفض التحالف مع شخصيات ملاحقة في قضايا تتعلق بارتكاب جرائم فساد مالي.

واعتبر أن "تحالف حزبه مع حزب قلب تونس خيانة للناخبين الذين صوتوا لهم على قاعدة وبرنامج محاربة الفساد". وعن حركة الشعب، قال القيادي بحركة الشعب، سالم الأبيض، لـ "العرب" إن حزبه يعتبر أن "حزب نبيل القروي" غير معني بتشكيل الحكومة باعتباره ليس الحزب الأول في نتائج الانتخابات التشريعية.

وحذرت حركة الشعب، وفق الأبيض، من استمرار المحاصصة الحزبية ومن مفاوضات المراكنة لتشكيل الحكومة ملاحظة أن تجربة تقاسم السلطة دون

الحزب الدستوري الحر (17 مقعداً) وحركة الشعب (16 مقعداً) وتحيا تونس (14 مقعداً). وينص الدستور التونسي على أن يكلف رئيس الجمهورية، وبعد أسبوع من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، مرشح الحزب المتحصل على أكبر عدد من المقاعد في مجلس نواب الشعب، بتكوين الحكومة خلال شهر قابل للتجديد مرة واحدة.

ويبدو أن مفاوضات تشكيل ائتلاف حكومي جديد دخلت تحت سقف المحاصصة الحزبية واقتسام السلطة وفق مواقف حزبية إقصائية لا تشاركية في الحكم وذلك بنزكية من حركة النهضة الإسلامية التي وجدت توافقا مع الأحزاب التي ترحب بمسألة



القروي يطمح للوصول إلى سدة الحكم